-2-

الإصلاحيون والمحافظون والنضال من أجل الديموقراطية

كانت إعادة هيكلة الاقتصاد الإيرانى فى التسعينيات خطوة من أجل المزيد من الاندماج فى الاقتصاد الكوكبى. وعلى الرغم من التركيز على الأحكام المالية الإسلامية الأخلاقية، فإنه سرعان ما تكيفت التنمية الاقتصادية غير المتوازنة مع الرأسمالية العالمية، وبالتناقض مع الحقبة الأولى للأسلمة، فقد عُدِّلت القوانين والأحكام الاقتصادية لتتيح العمل لأسلوب إنتاج رأسمالى بنكهة إسلامية يقوم على ملكية الدولة والملكية الخاصة. ساعدت عوائد النفط على توليد التمويلات؛ وكانت حرب الخليج عام ١٩٩١ قد أدت إلى ارتفاع أسعار النفط مما أفاد إيران. وعلى الرغم من ذلك ظل الاقتصاد يعتمد بقوة على العائدات النفطية. الأمر الذى أدى إلى تخلف نمو إيران الاقتصادى عن مثيله التركى والكورى الجنوبى والماليزى التى أتاح لها تنوع اقتصاداتها أداء أفضل.

obeikandl.com

obeikandl.com

فى ظل حكومة الرئيس على أكبر رافسانجانى (١٩٨٩- ١٩٩٧)، تولى محمد حسين عادلى محافظ البنك المركزى الإيرانى (١٩٨٩- ١٩٩٤) ريادة حزمة إصلاحات اقتصادية كان لها أثر حاسم فى إعادة إعمار البلد بعد الحرب الإيرانية العراقية. تم الحفاظ على أسعار العملات الأجنبية والسياسية المالية؛ وأقيمت مناطق تجارة حرة فى الجنوب الإيرانى على جزر كيش (قيس) فى الخليج؛ حفز تحرير سعر صرف العملات الأجنبية الخصخصة ومعدلات الاستيراد؛ كما أدت زيادة الضرائب إلى زيادة العائدات الحكومية. تضمّن تخطيط التنمية الاستثمار فى الصناعات النفطية، والبتروكيمائية والدوائية والغذائية، والزراعية وتصنيع السيارات وصناعات الكهرباء والإعمار كما تم إنشاء سدود وأنفاق ومطارات جديدة. أدت تلك الإجراءات إلى فترة من النمو

الاقتصادى النسبى وارتفاع مستويات الاستهلاك التى أدت بدورها إلى ازدهار نسبى وتوسع الطبقة الوسطى وارتفاع كبير فى مستويات التعليم والمتوسطات المتوقعة لأعمار السكان. بيد أن التوسع الكبير فى الخصخصة تم من خلال الحصول على قروض كبيرة من الأسواق الدولية. أعقبت قروض البنك الدولى بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٤ فرض سياسات لإعادة الهيكلة وإلغاء التحكم فى الأسعار وتقليص الدعم مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة. احتج العمال على تأخير أجورهم أو عدم دفعها، وعلى قضايا الرعاية الصحية وأمان بيئات العمل، وعلى الفوائض فى عدد العمال نتيجة للتعاقدات من الباطن.

فى فترة رئاسة رافسانجانى الثانية، عرض على الولايات المتحدة استثمارات واسعة المدى فى قطاع النفط والغاز بإيران، بيد أن إدارة

obeikandl.com

كلينتون رفضت العرض وفرضت، بدل ذلك، مزيدا من العقوبات. أدى ذلك بإيران إلى تعميق روابطها التجارية مع أوربا والصين وروسيا والهند. وبطول سنوات التسعينيات الأخيرة كانت إيران تتبع كبار الدعاة إلى اقتصادات السوق الحرة من خلال تقليص دور الدولة فى الرعاية الاجتماعية وتشجيع الخصخصة فى ظل تحكم الدولة. ومازال هذا التوجه مستمرا حتى اليوم.

تمتعت صناديق ومؤسسات الرعاية الاجتماعية الإسلامية التى أقيمت فى الثمانينيات ومولتها الدولة ووفرت الخدمات الاجتماعية للملايين من الطبقات العاملة بالمدن والريف، تمتعت بدعم قاعدى جماهيرى. تم تشجيع هذه المؤسسات فى سنوات التسعينيات لتصبح مشاريع خاصة مستقلة عن الدولة. من ثم، تحولت تدريجيا إلى تنظيمات رأسمالية من خلال إنشاء الشركات القابضة والجمعيات الخيرية. والآن، فهى تمتلك وتدير بزينسات للإنشاءات، وتصدير واستيراد النفط والغاز والاتصالات. أيضاً، تعمل فى أسواق المال والملكيات العقارية. وبروابطها القوية مع الدولة غدت وسائل للإثراء الذاتى، بدلا من وسائل لتوفير الخدمات الاجتماعية.

وعلى عكس ما يعتقده الغرب عن «الأصولية» الإسلامية، فقد تبنت إيران أثناء تلك الفترة السياسات الاقتصادية النيوليبرالية وشجعت الحكومة والبرلمان الخصخصة والمنظمات غير الحكومية كشرط مسبق للانتقال إلى نظام السوق والتحرير الاقتصادى الداخلى ونهجٍ أكثر انفتاحا على الاقتصاد الدولى. وعلى الرغم من أن سياسة إيران الاقتصادية تغيرت بحيث تتوافق مع السياسة الاقتصادية الكوكبية، فقد واصلت الدولة الإيرانية كدولة اقتصادٍ ريعى – تعتمد على عائدات النفط فى التنمية الاقتصادية – وتحت ضغط من مختلف تنظيمات المجتمع

المدنى، سياساتها التدخلية على أساس أن الدولة جزء من المجتمع المدنى وتخضع للضغوط السياسية التى تمارسها تنظيماته.

وتحت هذه الضغوط استثمرت الدولة فى الخدمات العامة التى أفادت العائلات منخفضة الدخل فى المناطق الريفية والحضرية معا. تدل المؤشرات التالية على تحسن الأوضاع:

- أفاد ٩٣٪ من السكان من مياه الشرب الصالحة.
- تمتع ٨٤٪ من السكان بالتركيبات والتجهيزات الصحية.
- تطعيم ٩٩٪ من الأطفال.
- معدل انتشار فيروس نقص المناعة HIV بين الكبار ٠,١٪. (الأكثر انخفاضا فى المنطقة).
- ارتفع عدد سكان المدن إلى ٧٠٪ من المجموع الكلى للسكان.
- بلغ متوسط العمر المتوقع ٧١ عاما بين النساء. و٧٠ عاما للرجال.
- نسبة استخدام وسائل منع الحمل ٧٧٪ (الأعلى فى المنطقة).
- ارتفعت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة من ٢٢٪ فى الستينيات إلى ٨٥٪ فى عام ٢٠٠٧ (٨٩٪ فى المناطق الحضرية و٧٥٪ فى المناطق الريفية).
- ٦٥٪ من طلبة الجامعات إناث.
- نسبة وفيات المواليد ٣٩ من كل ألف مولود.
- تحسنت وسائل الاتصالات بمعدل ٤٠٠٪ (توفير الهواتف والإنترنت).
- بلغ معدل نمو السكان ١,٦٪ (مقارنة بمعدل ٣٪ فى الستينيات والسبعينيات) وذلك نتيجة لوسائل تنظيم الأسرة الفاعلة.
- بلغ متوسط عمر الزواج ٢٦ عاما للرجال و٢٣ عاما للنساء (مقارنة بمتوسط ١٨ عاما للنساء و٢٦ عاما للرجال فى عام ١٩٦٦).

وكما ذكرنا من قبل، فإن الأثر المهم لدولة الرفاه الإسلامية كان توفير التعليم لغالبية السكان. بيد أن الأولوية فى التعليم كانت للإسلاميين والطبقات العاملة فى المدن والريف وذلك من أجل تحقيق ازدهار أكبر. وفى هذا دلالة مهمة إذ إن دولة الشاه فى الستينيات والسبعينيات عملت على إثراء نخبة صغيرة ولم تفعل سوى أقل القليل لتنمية بقية البلاد. فى عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كان ثمة ١٤,٥ مليون طالب فى إيران، كما أن ٩٣٪ من المدارس ملك للدولة؛ ويمثل هذا زيادة مقدارها ٦٠٪ مقارنة بالمعدل الذى كان موجودا قبل الثورة. فى نفس العام كان ثمة ٢,٥ مليون طالب بمراحل التعليم العالى، ٦٪ منهم بأقسام الدراسات العليا.

تغيرت ثقافة التعليم فى تلك الفترة، حيث اعتبر الكثيرون شهادة الثانوية العامة غير كافية، لدرجة أن العائلات فى المناطق الريفية كانت ترسل أبناءها وبناتها إلى البلدات والمدن للالتحاق بالجامعات. كانت معظم البلدات والمدن تضم جامعتين أو ثلاثاً. وعلى الرغم من ذلك كان الطلب على الالتحاق بالجامعات يتزايد كل عام بدرجة تفوق استيعاب الجامعات الموجودة، وكان الطلبة فى أنحاء البلاد يتنقلون بين طهران والمدن الصغيرة وبالعكس بحثا عن الكليات والمعاهد التى تناسبهم. لم يعد التعليم العالى مقصورا على الطبقات الوسطى والعليا فى المناطق الحضرية وأدى هذا الانفتاح إلى زيادة التنوع الطبقى والثقافى. يرى خوسروخاڤار أنه قد تم إنجاز تقدم حقيقى فى الأبحاث والأنشطة العلمية، وأن غالبية المشاركين هم الجيل الجديد الذى أوْجد واقعيا جماعة علمية بإيران لم يكن لها وجود من قبل.

تشير الإحصائيات التى أجريت على سوق العمل أيضا إلى معدل تنمية اقتصادية أعلى مقارنة بالستينيات والسبعينيات. فى عام ١٩٧٣،

كان عدد الصناعات التى يعمل بها أكثر من عشرة أشخاص هو ٣٩٧٣، وفى عام ٢٠٠٧ زاد عددها ليصبح ١٦٠١٨ يعمل بها أكثر من مليون شخص؛ ٩٦٪ منها مملوكة للقطاع الخاص والبقية ملكية عامة تشرف عليها الدولة. توظف ٢٥٪ من تلك المصانع العامة ما بين ١٠ و٤٩ عاملا و ١٢٪ منها ما بين ٥٠ و١٠٠ عامل، و٦٣٪ يعمل بها أكثر من ١٠٠ عامل. وككل، يشتغل ٢٢٪ من السكان بالزراعة، و٢٧٪ بالصناعة، و٤٩٪ فى مجال الخدمات. يعمل بمؤسسات الدولة حوالى ٢,٣ مليون شخص (٦٦٪ منهم رجال، و٣٤٪ نساء). وككل أيضا، توظف المشاريع الخاصة ٨١٪ من مجموع العاملين، والمؤسسات التى تشرف عليها الدولة ١٩٪.

ومعا، يمكن تصنيف تلك المشاريع على أنها القطاع الرسمى للاقتصاد. ٣٩٪ من المتخصصين نساء (٣٠٪ من النساء اللاتى يعملن فى قطاع الاقتصاد الرسمى متخصصات فى مجالهن). علاوة على ذلك، تؤلف آلاف النساء الكتب، ويصنعن أفلاما، ويمارسن مستويات عالية من الرياضة. ثمة ما يربو على ٢٠٠٠ امرأة عضوات فى مجالس المدن والقرى. كما أن غالبية الصحفيين الذين يحضرون جلسات البرلمان ويغطون الأنباء البرلمانية هم من النساء، وتمارس النساء «التدوين» على الإنترنت بكثافة كما يشاركن فى الإعلام الذى أصبح أنثويا بتزايد.

أيضا، ثمة مئات الآلاف من الصناعات الصغيرة فى القطاع غير الرسمى توظف أقل من ١٠ عاملين. وبالإضافة إلى القطاعين الرسمى وغير الرسمى المعترف بهما رسميا، يسهم عدد كبير من النساء والرجال فى الاقتصاد بأساليب أخرى (بما فى هذا الصناعات المنزلية)، ولا تظهر مئات الآلاف هذه فى الإحصائيات، ذلك لأن الحصول على التراخيص و/أو التسجيل كمكان عمل صغير أو منطقة غير حكومية يستغرق وقتا طويلاً. يلتحق، كل عام، مليون من العمال المهرة بالاقتصاد، بيد أنه لا يتم

استيعاب سوى الثلثين فقط بسهولة. مثلا، يعمل الشبان والشابات من خريجي الجامعات في الكافيهات التي تتزايد أعدادها في المراكز الحضرية، ولا يعد هؤلاء، جزءا من الاقتصاد الرسمي؛ وتفضل كثير من تلك المقاهي توظيف الشابات لأن ذلك يشجع النساء على ارتيادها، مما يؤدي أيضا إلى تغيير طبيعة تلك الأماكن التقليدية.

يدعو كثيرون ممن يكتبون عن إيران إلى مزيد من تحرير الاقتصاد، وبخاصة غالبية مؤسسات الدولة التي يتحكم المحافظون فيها. بيد أن التنمية الاقتصادية المستدامة ومؤشرات التنمية البشرية تشير إلى الدور المهم الذي تلعبه الدولة في توفير الموارد وتسهم في توقعات الشباب والمتعلمين العالية بتزايد. ومثلما حدث في بلدان نامية أخرى، فقد ارتفعت نسبة البطالة وتراجعت الخدمات الاجتماعية وهبط مستوى المعيشة بالنسبة لنسبة كبيرة من السكان، في أعقاب انتهاء تدخل الدولة، مما أدى إلى استياء مدني، في أعقاب ثورة ١٩٧٩، أدى إعادة توزيع الثروة، وتحسن الرعاية الصحية والتعليم ومعدلات العمالة إلى يقظة وعي الشعب الاجتماعي/ السياسي، الأمر الذي أدى بدوره إلى نمو المجتمع المدني واتساع مدى الإعلام وتنامي عدد التنظيمات الطلابية والنسائية والعمالية وأدت كل تلك العوامل معا إلى خلق الحركة الإصلاحية وتولي خاتمي منصب الرئاسة.

الحركة الإصلاحية:

منذ أواسط التسعينيات، ظل العمال والنساء والطلبة يطالبون بالتغيير الاجتماعي والسياسي. بعد سنوات القمع في الثمانينيات، عبّرت الأحزاب والتنظيمات الإسلامية السياسية في التسعينيات عن آراء مختلفة حول الشئون الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسياسة

الخارجية. تشجعت الصحافة فى ظل الرئيس رافسانجانى. وداخل الأطر الإسلامية المحددة، مُنِح حق الاقتراع للجميع دونما استثناءات، وكذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع. شعر الكثيرون أنهم يشاركون فى الحياة السياسية وتابعوا بحماس المناقشات البرلمانية وعمل النظام القضائى والحكومة من خلال الإعلام. كانت هذه التعددية السياسية ومعها الحكم البرلمانى جد مختلفة عن أساليب الحكم الأوتوقراطية لدولة الشاه العلمانية. ولم يكن أمام الدولة الإسلامية خيار سوى استيعاب هذا النظام التعددى المحدود.

أدت المشاركة السياسية للعمال والنساء والطلبة إلى الفوز الساحق الذى حققه محمد خاتمى فى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ إذ حصل على نسبة ٩٧٪ من الأصوات. أيضا، شهدت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧ هزيمة المحافظين وفوزا ساحقا للإصلاحيين. وبالمثل، فاز الإصلاحيون فى انتخابات المجالس المحلية. وعلى الرغم من منع القوميين العلمانيين من تشكيل أحزاب سياسية، إلا أنه فى أعقاب تلك الانتخابات، انضم الكثيرون ممن يعرّفون أنفسهم على أنهم يساريون علمانيون وقوميون ليبراليون، إلى صفوف الإصلاحيين للمرة الأولى منذ قيام الدولة الإسلامية. أيضا، أيد عدد من رجال الدين الحركة، وانضمت نساء إسلاميات مثل عزم تالغانى (ابنة آية الله تالغانى) وفاطمة وفائزة هاشمى (ابنتى آية الله هاشمى رافسانجانى) وشهلة حبيبى (ابنة آية الله حبيبى) إلى الإصلاحيين. حاولت حكومة الرئيس خاتمى الإصلاحية بجدية مواجهة مشاكل الحداثة، وسط استقطاب بين جناحها المحافظ وجناحها الإصلاحى.. عكست العناصر الأكثر ديموقراطية داخل الحركة الإصلاحية الجوانب التى لم تستكملها الثورة الإيرانية حيث دعت إلى

توسع هائل فى الديموقراطية فيما قوّت المطالبات المستدامة من قبل غالبية السكان الحركة الديموقراطية. بدأت الفنون والسينما والمسرح، والأدب والموسيقى، وتنوع الأزياء الإسلامية والدوريات والمجلات والصحف تزدهر وتحمل معها حسا جديدا بالإمكانيات. فاتحت الحركة الإصلاحية اليسار العلمانى والمجموعات الليبرالية فى أمر التعاون معها، كما دعمت الاتحادات العمالية الجنينية والتنظيمات الطلابية والنسائية. وبحلول عام ٢٠٠٠ كان ثمة المئات من الإصدارات الجديدة – الصحف والمجلات والدوريات الثقافية. كما تم تداول أعمال المثقفين الأجانب مثل كارل بوبر، وهانا آرندت وإدوارد سعيد، وطونى كليف وألكس كالينيكوس ونعوم تشومسكى وأروناتى روى ويورجن هبرماس، وأنطونى جيدنز وپيير بورديو ومعهم ماركس ولينين وتروتسكى وستالين وماو، تداولها بحرية، بل سُمِع أيضا صوت النشطاء الإيرانيين العلمانيين.

تم تشجيع عملية تشكيل المنظمات غير الحكومية من قبل الحكومة والبرلمان طوال الفترة من عام ٢٠٠٠ وإلى عام ٢٠٠٤، إذ نُظر إلى تلك العملية كأسلوب لنقل مسئولية الدولة عن توفير الرعاية الأساسية لمواطنيها إلى التنظيمات غير الحكومية، وتلقف الطلبة والنساء هذه الفرصة وأنشأوا تنظيمات أصبحت مكونا مهما فى الحركة الديموقراطية على الرغم من شن الهيئات القضائية المحافظة كثيراً من الهجمات عليها. كانت تلك فترة صراع مرير على السلطة بين المحافظين الذين كانوا يفقدون كثيرا من التأييد الشعبى، وبين الإصلاحيين. وكنتيجة لذلك، لقيت بعض الجهود المزدهرة من أجل الحرية تبعات مأساوية. قُتل ثمانون من الكتاب والشعراء والنشطاء السياسيين العلمانيين والإسلاميين فى ظروف غامضة. وفى الفترة ما بين فبراير ومايو عام ٢٠٠٠، أغلقت الهيئات القضائية التى يسيطر عليها المحافظون صحفا ودوريات

ومجلات إصلاحية واعتقلت مئات المحررين والصحفيين والكتاب والناشطين(١). وعلى الرغم من ذلك، واصلت حركة الديموقراطية نضالها، ومن ثم، تم الإفراج عن المعتقلين وعادت الإصدارات المحظورة إلى الظهور. نتيجة لذلك، ابتعد بعض الإصلاحيين بأسلوب راديكالي عن الإسلام كمبدأ تنظيمي للحياة العامة، فيما ظل آخرون متدينين وأكثر اعتدالا؛ واتخذ الكثيرون موقفا وسطا بين الطرفين. منذ أواخر التسعينيات، عانى كثير من الإصلاحيين الإسلاميين الذين تدعمهم قطاعات من الطبقة العاملة والنساء والطلبة والشباب، عانوا من اضطهاد لا هوادة فيه على يد الهيئات القضائية. وفي واقع الأمر، فمنذ الثمانينات حينما تم قمع المعارضين اليساريين والقوميين، ركز المحافظون هجومهم على المسلمين الإصلاحيين. وعلى الرغم من الاضطهاد مضت حركة الإصلاحيين في نضالها من أجل التغيير وتصدت لسلطة المحافظين المؤسسية وحققت إصلاحات لبعض القوانين والأحكام لصالح النساء والعمال والطلبة.

في عام ٢٠٠٢، دعا مركز الحوار بين الحضارات، الذي أنشأه خاتمي الفيلسوف يورجن هابرماس لزيارة إيران. استضاف آية الله مهاجراني وزير الثقافة السابق وحليف خاتمي الذي قاتل من أجل تحرير الإعلام أثناء توليه منصبه، استضاف هذا الزيارة. علّق هابرماس قائلاً: «إن الفلاسفة وعلماء الاجتماع والصحفيين يتحدّون الحكم الديني في البلد على المستوى الرسمي وغير الرسمي». جادل الطلبة واشترك معهم في نقاشات بجامعة طهران الموقع الرمزي التاريخي لحركة احتجاجات

(١) مرة أخرى، تلجأ الكاتبة إلى السرد المرسل ولا تذكر أرقاما محددة، أو الأسباب التي استند إليها القضاء لاتخاذ تلك الإجراءات. (الترجمة)

الطلبة، والتى أصبحت منذ عام ١٩٧٩ الموقع الرسمى لأداء صلاة الجمعة حول علمانية الغرب. رأى هابرماس «أن صورة المجتمع الصامت الذى يدار مركزيا والواقع فى قبضة الشرطة السرية لا تنطبق (على هذا المجتمع) على الأقل من الانطباعات التى تلقيتها من لقاءاتى مع مفكرين ومواطنين منطلقين غير مكبوحين وسكان حضريين واثقين بأنفسهم يتحدثون بتلقائية». وجد الشباب جيدى الاطلاع ويستطيعون مناقشة القضايا السياسية علنا وبصراحة. وفى أثناء حوار معه عن العلاقة بين الدولة والمجتمع والدين والعلمانية علّق بالقول «إن المناقشات فى إيران تعطى الانطباع أحيانا أن المشاركين قد عادوا إلى إلى زمن الإصلاح الدينى (فى أوربا)».

بيد أنه، شعر كثيرون من حركة الديموقراطية بالإحباط من مستوى الدعم المنخفض فى البرلمان والحكومة للمضى فى الإصلاحات. أوضحت مقاطعة الانتخابات المحلية درجة الإثباط هذه وأدت إلى فقدان كثير من الإصلاحيين مقاعدهم. أما الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٤ فقد أنتجت أكثر الأزمات التى واجهت حكام إيران الدينيين خطراً منذ عام ١٩٧٩، قام مجلس الأوصياء، وهى هيئة رقابة دستورية غير منتخبة مؤلفة من رجال الدين المحافظين، باعتبار المرشحين الإصلاحيين، ومن بينهم ثمانون عضوا إصلاحيا بالبرلمان يضمون أربع عشرة امرأة، اعتبارهم غير مؤهلين ورفض ترشحهم. احتج هؤلاء النواب، رجالا ونساء، بتنظيم الاعتصامات وتقديم استقالاتهم. حاولوا تأجيل الانتخابات لإجراء مزيد من التفاوضات، لكن المحافظين رفضوا. نتيجة لهذا، دعت الأحزاب الإصلاحية، بدعم من الحركة الديموقراطية إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية. رأوا أن تلك الانتخابات غير عادلة أو حرة، وأنها سيتم حسمها بواسطة الشرطة والجيش. طلب الإصلاحيون والطلاب السماح

لهم بتنظيم عدد من التظاهرات الاحتجاجية لكن طلبهم رُفض. بالرغم من ذلك قاموا بالاحتجاج من خلال كتابة المقالات على مواقعهم الإلكترونية وفى صحفهم الإصلاحية.

نتيجة لهذا، سيطر المحافظون على البرلمان فى ربيع عام ٢٠٠٤، هذا علاوة على سيطرتهم على التليفزيون والإذاعة الإيرانية وعلى الجيش والشرطة. أُثبط كثير من نشطاء القاعدة الشعبية من نهج قيادات الإصلاحيين التصالحية، واعتقدوا أنه كان ينبغى على الرئيس خاتمى التصدى للمحافظين حينما رفضوا إجراء مزيد من الإصلاحات، أو حينما أغلقت الهيئات القضائية الصحف والدوريات واعتقلت الصحفيين والطلبة والعمال والنساء، أو حينما تأجل إصلاح القوانين. أو تم التخلى عنه. نتيجة لذلك، غدا الكثيرون ينظرون، بتزايد، إلى القيادات الإصلاحية بصفتها مدافعة عن نظام الحكم الدينى.

فى عام ٢٠٠٥، أصبح محمود أحمدى نجاد رئيسا للجمهورية الإسلامية فى انتخابات شارك فيها ٦٢٪ من السكان. قاطعت أقلية من المثقفين، بمن فيهم شيرين عبادى الفائزة بجائزة نوبل للسلام عام ٢٠٠٣، الانتخابات الرئاسية على أساس أنها تفتقد الشرعية وذلك لأن مجلس الأوصياء رفض المرشحات النساء. بيد أن عددا كبيرا من الشباب والنساء شاركوا فى الانتخابات وبخاصة فى دورتها الثانية. صوتت الغالبية لأحمدى نجاد، ليس على أسس دينية، بل لأسباب سياسية واقتصادية. لم يطرح مزيدا من الأسلمة، بل كان برنامجه يقوم على أساس حل المشاكل الاقتصادية ومكافحة الفقر والفساد. كانت قيادات حركة الإصلاحيين قد فشلت فى التعاطى مع هذه القضايا، وكما يذهب غيسارى وسناناداچى، فإن لدى المحافظين، وخاصة البرجماتيين منهم، أجندات للإصلاحات الاقتصادية أكثر اتساقا بكثير من نظرائهم

الإصلاحيين. كان انتخاب أحمدى نجاد، جزئيا، احتجاجا من بعض قطاعات السكان الأكثر فقرا ضد الحكومة الإصلاحية التى انتقلت إلى اقتصاد الأسواق الحرة وحاولت تقليص نظام الرفاه الاجتماعى الإسلامى. وعلى المستوى السياسى، أكدت نتيجة الانتخابات الرئاسية على أوجه قصور قيادات الحركة الإصلاحية الذين منيوا بالفشل فى الانتخابات لكنها لم تكن علامة على هزيمة الحركة الديموقراطية ذاتها. وكانت انتخابات ٢٠٠٨ التشريعية دليلا على ذلك، إذ فاز الإصلاحيون بمعدل ٣٠٪ من المقاعد بالرغم من عدم تأهل كثير من المرشحين من قبل القيادات المحافظة.

يبدو أن قصور الدولة الإسلامية ومؤسساتها وتناقضاتها – دولة قامعة سياسيا لكنها ملتزمة برعاية الفقراء – قد عمل على تسييس غالبية العمال والنساء والأقليات العرقية والدينية وبخاصة من يدعمون منهم أسلمة المجتمع. ظلوا يكافحون ضد الظلم وعدم المساواة ولزيادة مشاركتهم فى جميع المجالات. علاوة على ذلك، فقد لعب دعم الغالبية للإصلاح دورا مهما فى تآكل شرعية الحكم الاستبدادى وتعزيز القضايا الديموقراطية. تشارك الجمعيات غير الرسمية للعمال والنساء والطلبة والأقليات فى عملية المقرطة وكانت السبب فى انفصال الإصلاحيين عن المحافظين وبزوغ «مجموعة المحافظين البرجماتيين». بعض هؤلاء محاربون قدماء فى الحرب الإيرانية العراقية الذين يعملون تحت تأثير الإلزامات القومية والاقتصادية لا الأيديولوجيا الإسلامية الثورية.

من ثم، فإن من التضليل، بل والعنصرية، وصف الدولة الإيرانية بأنها «دولة دينية يهيمن عليها ملالى عصر أوسطيون». الدولة الإيرانية كدولة رأسمالية إسلامية، دولة قمعية وقد عملت منهجيا على تقويض الاستقلال الذاتى لمجالات النشاط الاجتماعى. بيد أنها أيضا وفرت التعليم والرعاية

الصحية لغالبية السكان: يسجل شباب وشابات الطبقة العاملة فى المناطق الريفية والحضرية أسماءهم فى معاهد وكليات التعليم العالى بأعداد غير مسبوقة، كما أن لديهم توقعات كبيرة: الحق فى الرعاية الصحية والتعليم والعمل، وحق النساء فى اختيار ارتداء الحجاب أو عدم ارتدائه. أدت هذه العملية إلى زيادة الوعى بالطبقة والجندر والإثنية وبخاصة فى أوساط الجيل الجديد. وكما سنبين لاحقا، فعلى الرغم من كل مخاطر مواجهة سلطة الدولة، فقد شاركت مختلف المجموعات التى شكلت حركة الديموقراطية فى حملات من أجل تحقيق المساواة بين الطبقات والإثنيات وبين الرجال والنساء. تحققت إصلاحات أكثر فى قوانين الأحوال الشخصية، والتعليم والعمل أكثر مما تحقق فى ظل غالبية الأنظمة التى تدعمها الولايات المتحدة فى المنطقة. علاوة على ذلك، وبأسلوبها الخاص، فإنها ماضية بشجاعة فى تحدى الطبيعة الدينية لحكم الدولة.

حركة الديموقراطية:

١- النقابات العمالية: تعتبر النقابات العمالية مركزا مهما للسلطة فى المجتمع المدنى. يوضح تاريخها فى إيران أنها لم تكن دائما مؤسسات متجانسة: تمتع بعضها بدعم قاعدى، وعمل البعض الآخر عملاء للدولة. ظلت باقية بعد فترات طويلة من التواجد فى ظل أنظمة قمعية، وكان لأنشطتها، فى أزمنة مختلفة، دور مهم فى إعادة تنشيط المجتمع المدنى وإحيائه.

بيد أن الحركة العمالية الإيرانية فى السنوات المبكرة للقرن العشرين أنجزت، من خلال الإضرابات واحتلال المصانع والتظاهرات، الحد الأدنى من معايير السلامة وبيئة العمل الصحية، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، و٤٨ ساعة عمل كل أسبوع، وإجازة يوم الجمعة مدفوعة الأجر،

وحقوق العمال الأساسية فى تشكيل الاتحادات. كسبت العاملات بعضا من مطالبهن مثل إجازة الأمومة وحق أمهات حديثى الولادة فى اقتطاع جزء من الوقت مدفوع الأجر لإرضاع أطفالهن أثناء ساعات العمل.

أصبحت تلك الحقوق جزءا من قانون العمل الإيرانى. فى عام ١٩٥١، أدى إضراب عمال النفط إلى انتصار حركة مصدق القومية وإلى تأميم النفط وانتهت تلك الفترة بالانقلاب الذى دبرته السى آى إيه. حلت النقابات محل الاتحادات العمالية وسيطر الحكم الملكى على حركة النقابات العمالية ومعها الحركات الاجتماعية الأخرى. أثناء ثورة ١٩٧٩، تولت لجان الإضرابات، التى حلت محل النقابات، تنظيم الإضرابات. وبعد الثورة أمدت لجان الإضرابات مجالس شورى العمال الجديدة بالقيادات. أدت الحملات التى نظمها العمال العاطلون فى تلك المرحلة إلى إجبار الحكومة على إعادة فتح المصانع المغلقة، وفى بعض الحالات، قام العمال بأنفسهم بفتحها. كانت القيود الثقافية قد أثرت فى حركية النساء قبل ثورة ١٩٧٩، فلم تكن كثيرا من العائلات تسمح لبناتها بالانضمام إلى النقابات. لكن أثناء ثورة ١٩٧٩ وبعدها أصبحت نساء كثيرات عضوات بمجالس الشورى العمالية بما فى هذا مجالس الصناعات الدوائية والغذائية والنسيج. ناضلت هؤلاء العضوات من أجل إقامة حضانات فى أماكن العمل، وفصول لمحو الأمية وتحسين أوضاع الصحة والسلامة وساعدت تلك الأنشطة على يقظة وعى النساء بأنفسهن كنساء وشاركن ولأول مرة فى أنشطة الاتحادات العمالية بصفتهن نساء. وكان لهذا دلالاته المتعددة: كانت مجالس الشورى تتعرض للهجوم؛ وكان الرجال والنساء يناضلون من أجل إنقاذها لكن العمال الرجال كانوا يعارضون تمثيل النساء. اعتقدت النساء أنه ينبغى تمثيلهن فى المجالس بصفتهن عاملات نساء وذلك لأن لديهن مطالب محددة خاصة بهن. فى

عام ١٩٩٨ تم إنشاء الجمعية التجارية للصحفيات النساء، وكانت صحيفتهن «صوت النساء» تناقش قضايا مثل التمييز في الأجور بين النساء والرجال في المنشآت الإعلامية، وساعات العمل الطويلة للنساء، وعدم توليهن المناصب الإدارية وتأثير إغلاق عدد من المؤسسات الإعلامية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ على عمالة المرأة. ومنذ آنذاك، تم إنشاء «الجمعية التجارية للناشرات، والجمعية التجارية للمدرسات والجمعية التجارية للممرضات والجمعية التجارية للمحاميات. كان إنشاء تلك الجمعيات دلالة على أن النساء العاملات يجدن صعوبة في إيجاد ظروف يعمل فيها الرجال والنساء معا لتحديد حقوقهم الديموقراطية والسعي للحصول عليها. ومن ثم، فقد مضين يتحدين النقابات العمالية التي يهيمن عليها الرجال. وقد يؤدي هذا إلى تشكيل المزيد من الاتحادات العمالية للنساء، أو إلى إجبار تلك المؤسسات التي يهيمن عليها الرجال على الاعتراف بهن كعضوات فاعلات.

في بداية الثمانينيات، حلت جمعيات الشورى الإسلامية، محل جمعيات الشورى المستقلة، لكن مازالت الروح القتالية والإضرابات مستمرة. وعلى الرغم من أن الدولة الإسلامية تشرف على التنظيمات العمالية، إلا أن تلك التنظيمات، وبأسلوبها الخاص، ماضية في تحدي طبيعة الجمعيات الإسلامية إذ يرى عدد من النشطاء أن تطبيق مصطلح «إسلامية» على التنظيمات العمالية أدى إلى استبعاد عدد من العاملين ومن ثم إضعاف التنظيمات، ولذا تطالب بإنشاء منظمات عمالية مستقلة.

وطوال التسعينيات، قام العمال بتنظيم احتجاجات ضد تأخير الأجور أو عدم دفعها، وأيضا بشأن قضايا الصحة والسلامة، كما قاوموا وجود عمالة زائدة بسبب الخصخصة أو التعاقد من الباطن. في عام ٢٠٠١، نظم العمال ٣٠٢ احتجاج في أنحاء البلاد، وفي طهران بخاصة، وبشكل

أساسى فى مجال الصحة والتعليم، وأيضا صناعات النسيج والأحذية والمعادن والسيارات والملابس والنفط والبتروكيميائيات والسجاد. أخذت تلك الاحتجاجات شكل الإضرابات والاعتصامات فى أماكن العمل، أو خارج الوزارات المختصة أو البرلمان وأيضا تقديم التماسات. كانت احتجاجات المدرسين لافتة بخاصة حيث أضرب الآلاف منهم فى جميع أنحاء البلاد، وأغلقت ٤٠٠ مدرسة أبوابها وسار الآلاف فى شوارع طهران وتجمعوا خارج البرلمان وخارج مكتب رئيس الوزراء. اعتُقِل عدد منهم ثم أفرِج عنهم لاحقا.

فى ظل حكومة خاتمى، أدت البيئة السياسية المنفتحة إلى عدد أكبر من الإضرابات والاحتجاجات. أعاد اتحاد عمال النقل العام، الذى كان قد حُظر فى الثمانينيات، تشكيل نفسه. أما فى ظل حكومة أحمدى نجاد، فقد ألقت الشرطة، فى ديسمبر ٢٠٠٥، القبض على اثنى عشر من قادة الاتحاد الذين كانوا يقومون بحملة من أجل الحق فى تنظيم صفوفهم للنضال من أجل أجور وبيئات عمل أفضل من خلال التفاوضات الجمعية. وبعد عدة أيام، تم اعتقال المزيد من أعضاء الاتحاد بعد تنظيمهم إضراباً للحافلات من أجل إطلاق سراح زملائهم. أفرجت الحكومة عن أعضاء الاتحاد المعتقلين باستثناء قائدهم منصور أوسانلو، من ثم، دعا الاتحاد إلى إضراب آخر للمطالبة بإطلاق سراحه، وتم اعتقال عدد آخر من العمال. دعا العمال إلى إضراب عام ونظموا مزيداً من الاحتجاجات وكانت مطالبهم تشمل إطلاق سراح قياداتهم وزملائهم، وعمل عقود لهم يتم التفاوض بشأنها جميعاً، والاعتراف باتحادهم. ردت الحكومة على تلك الإجراءات الجديدة باعتقال المزيد من أعضاء الاتحاد ومن أُسر العمال المعتقلين ومعهم الطلبة والنشطاء الذين دعموا المضربين.

فى عام ٢٠٠٩، أضرب ١٣٠٠ من العاملين فى «شركة عربات السكك

الحديدية» وهى إحدى كبرى شركات تصنيع عربات القطارات فى إيران، للمطالبة بأجورهم التى لم تدفع. أيضا قام أربعمائة من العاملين فى شركة الألمونيوم الإيرانية بالإضراب لنفس السبب وقام عمال صناعات مختلفة فى أنحاء متفرقة من البلاد - بما فى هذا عمال مصنع الأهواز للأنابيب، ومصنع ماهيمان، وجوقه للمعدات الثقيلة، وصناعات إيران للاتصالات، ومصنع هافت تيب للسُكر - قاموا بالإضراب. تم ضرب الكثير من العمال وتعذيبهم، رغم أن الحكومة لم تجرؤ على إعدامهم مثلما كان لابد وأن يحدث لو أن هذا قد وقع فى عهد الشاه. أخبرنى عيسى سهارخيز فى أحد لقاءاتى معه ما يلى:

«فى التسعينيات، تم خلق مساحة للجدل السياسى داخل الاتحادات العمالية ونقابات العمال. ونتيجة لذلك، مازال العمال ماضين فى إعلان مطالبهم حتى فى ظل حكومة أحمدى نجاد المحافظة وبالرغم من الاعتقالات. تم إغلاق وكالة أنباء عمال إيران التى كانت تقوم، بصفتها منشأة إعلامية عمالية، بربط العمال ببعضهم، لكن حل محلها صحيفتان: «العمل» و«العمال». يدرك العمال تماما سر نجاحهم - الوحدة والتكافل وعلى هذا الأساس يحاولون تكوين شبكات اتصال من خلال اتحاداتهم ونقاباتهم المستقلة. وعلى الرغم من أن إقامة تنظيمات عمالية واجهت القمع، إلا أنها نجحت فى ربط حركتهم مع الحركات الأخرى، ونتيجة لذلك، فإن قطاعات واسعة من المجتمع تدعمهم. من المهم أن ندرك أنه بالرغم من توقيف النشطاء واعتقالهم فلا يمكن للسلطات استبعاد النقابات والاتحادات العمالية وقياداتهم تماما أو القضاء عليها. بيد أن الضغوط الخارجية مثل العقوبات المتواصلة والتهديدات المستمرة بالحرب تقوى من وضع المحافظين وتضعف موقف العمال والاتحادات العمالية».

لدى العمال والاتحادات العمالية أعضاء فى البرلمان يقومون بالضغط

على الحكومة. لدى عدد من أعضاء البرلمان قاعدة داخل الاتحادات العمالية، ونخص بالذكر هنا سهيلة جلودا رزاده، عضوة البرلمان الإصلاحية، التى فازت بمقعدها فى انتخابات عام ٢٠٠٤ من خلال أصوات العمال والاتحادات. عملت كإحدى قيادات «بيت العمال» التى كانت مؤسسة تشرف على تجميع منظمات العمال المختلفة، وتعمل كمركز لتوزيع حوافز العمال وعلاواتهم فى ظل حكومة خاتمى. أُضعف دور هذه المؤسسة فى ظل حكومة أحمدى نجاد، لكن جلودا رزاده أنشأت قسما للنساء لتوفير التعليم والتدريب للعاملات. وكان إصلاح بعض القوانين مثل الاعتراف بالعائلات التى تقوم عليها امرأة، وإتاحة القروض والمعاشات للنساء، قد عمل على تحسين مستوياتهن المعيشية، أنشئ اتحاد الصحفيين فى التسعينيات وبلغ عدد أعضائه ١٥٠٠. لكن فى عام ٢٠٠٩ زاد عدد الأعضاء ليصبح ٤٥٠٠ على الرغم من القمع السياسى. أخبرتنى ماشاء الله شمس الواعظين، وهى صحفية والمتحدثة باسم جمعية حرية الصحافة بالتالى:

«حينما يقومون بإغلاق الصحف، نعارض القرارات ونكتب خطابات احتجاج وننظم الاعتصامات والتظاهرات. نعطى أسر المعتقلين مساعدات مالية. نواصل مطالباتنا بحرية الصحافة، وضمان أمن العمل الصحفى، والعدالة، والمحاكمات المنصفة للصحفيين المسجونين. نعمل أيضا على قضايا حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة. نشعر أننا سننجح تدريجيا فى الوقوف والدفع بالحدود لإجبار الحكومة على التصرف بمسئولية».

الطلبة

كانت الحركات الطلابية قبل عام ١٩٧٩ يسيطر عليها الطلاب اليساريون لكن الإسلاميون يسيطرون عليها الآن. لعبت منظمة «تبنى

الوحدة» الطلابية دورا مهما فى احتلال السفارة الأمريكية من نوفمبر ١٩٧٩ وحتى يناير ١٩٨١. ومنذ التسعينيات شهدت الحركة الطلابية تغييرات مهمة. والحركة الطلابية منوعة تجمع بين الطلبة المتدينين والعلمانيين وبينما يعتقد البعض أنه يجب التركيز على المصالح الفئوية للطلبة يرى آخرون أن مدى الحركة ينبغى أن يتوسع ليشمل القضايا السياسية. ينتمى بعض الطلاب إلى جمعيات إسلامية فيما ينتمى آخرون إلى جمعيات يسارية وليبرالية. حدث وأن غيرت بعض الجمعيات الإسلامية أسماءها لتصبح جمعيات طلابية. أثناء فترة رئاسة خاتمى، أصبحت حركة «تبنى الوحدة Tahkime Vahdat» ذات هوية راديكالية والمركز الذى ينظم أنشطة الطلبة واجتماعاتهم ومؤتمراتهم، ثم أنشأت قسما للنساء تحت ضغط الطالبات. أُغلِق عدد من تلك المراكز منذ عام ٢٠٠٧، ولدى محاولة بعض الطلبة إعادة فتحها حدثت مصادمات بين المحافظين والإصلاحيين. سيطر الطلبة المحافظون على بعض المراكز الأخرى بمساعدة الدولة ومؤسسات أخرى.

أصبحت بعض الجمعيات الإسلامية التى تشارك فى الأنشطة السياسية راديكالية فيما حافظت على هويتها الإسلامية. أنشئت جمعية «أدوار تحكيم وحدات Advare Tahkim Vahdat» وهى منظمة للخريجين من طلبة الدراسات العليا الذين أنهوا دراستهم الجامعية ويرغبون أن يظلوا نشطاء فى إطار الحركة الطلابية. وسع بعضهم مشاركتهم لتشمل الحركات النسائية والاتحادات العمالية باستخدام موقعين إلكترونيين يقومون من خلالهما بتوسيع شبكة اتصالاتهم.

فى معظم الحالات ظلت الحركة الطلابية تتحرك خارج نطاق مصالح الطلبة الفئوية. تتراوح أهداف حملاتها بين تحسين قاعات الدراسة ومساكن الطلبة إلى المشاركة فى الحملات الانتخابية، والمطالبة بالإفراج

عن الطلبة والمعلمين الذين يُلقى القبض عليهم. وأحيانا تتحول مصلحة فئوية للطلبة إلى مطلب سياسى. نظمت الحركة تظاهرات واجتماعات داخل الجامعات وخارجها بالإضافة إلى المشاركة فى اللوبيهات وأعمال الدفاع والتأييد.

فى عام ٢٠٠٤، نظم الطلبة حملة للإفراج عن هاشم أغاچارى أستاذ التاريخ وأحد أبطال الحرب مع العراق المعوقين، والذى حكم عليه بالإعدام بعد خطاب ألقاه رأى فيه أن الإسلام ليس حكرا على رجال الدين. وفر حكم الإعدام فرصة لطلبة الجامعات للتعبير عن غضبهم ضد النظام. استمروا فى صراعهم حتى ألغى حكم الإعدام وتم الإفراج عن البروفسور.

ترى كثير من الطالبات أن الحركة الطلابية قد سيطر عليها تاريخيا الطلبة الذكور إذ إنه لا يوجد سوى قلة من النساء بين قياداتها. من ثم، فإن الطالبات الناشطات كثيرا ما يشاركن فى الحركات الطلابية وفى الحركات النسائية معا. عبر دور الطالبات فى الحركة الطلابية عن نفسه فى الأسلوب الذى تغير به زى الطالبات، فعلى حين أنه كان ينبغى على الطالبات فى أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات ارتداء الشادور الأسود، فقد تنوعت أزياؤهن الآن مع الحفاظ على السمة الإسلامية (الاحتشام). من الحقيقى أنه تم اعتقال بعض الطالبات لتجاوزهن كل الحدود المقبولة، لكنهن مضين يتحدين الحكومة بشجاعة كى يبرهن على أن الإسلام منحهن حق الاختيار. يدعم الطالبات كثير من زملائهن الطلبة الذين يرون أن حقوق النساء هى جزء من النضال من أجل الديموقراطية. فى عام ٢٠٠٨، قادت الطالبات حملة ضد نظام «الكوتة» فى الجامعات الذى يمنح الطلبة الذكور الأولوية فى الجامعات ويميز ضد الطالبات بالحد من خياراتهن وتقييد حريتهن فى الالتحاق بجامعات غير

إقليمية. يرين أن هدف تلك القواعد التمييزية هو التحكم فى الحركة النسائية وتقييد فرصهن فى الحركية الاجتماعية.

فى أعقاب انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية الخلافية، وما أعقبها من تظاهرات، لعب الطلبة دوراً مُهماً طوال العام الدراسى ونظموا تظاهرات داخل الجامعات للمطالبة بالديموقراطية وإنهاء القمع السياسى. تختلف آراؤهم إذ يعتقد البعض فى فصل الدين عن الدولة ويرى آخرون وجوب كسر الأصفاد الدينية التى تقيد البلاد. يؤمن البعض بإجراء إصلاحات حذرة ويرون أن الدين جزء أساسى من حياة الناس لا يمكن للدولة تجاهله. لا يعارضون جميعهم الثقافة الغربية بصفتها تلك، لكن يفضل كثير من الشباب الإيرانى من جميع الطبقات «الموسيقى العالمية» – مزيج من الموسيقى العربية وموسيقى الراپ والموسيقى الإيرانية. بيد أن تفضيل هذه الموسيقى له أبعاد سياسية عميقة تتعلق بحقوق المرأة وإنهاء الصراعات والفقر والجوع والقمع السياسى والتوجهات المحافظة. ثمة أقلية ضئيلة منبهرة بالغرب وبخاصة بالولايات المتحدة، وفى الواقع فقد غادر بعض هولاء إيران ومعهم أموالهم واستقروا بلوس أنجيليس. ومن منفاهم الاختيارى كونوا روابط موسيقية بين العالمين – أى موسيقى «طهرانجيليس» وهى مزيج من الموسيقى الغربية والإيرانية – من خلال الإنترنت. ولكى يكون لهم موطئ قدم فى إيران، يكيف، موسيقيو الطهرانجيليس موسيقاهم لتتوافق مع الإيقاع الحقيقى للشارع الإيرانى. وعلى الرغم من تكاثر كافيهات الإنترنت، إلا أنها ليست متاحة للجميع، ومع ذلك، فقد انتشرت موسيقى الطهرانجيليس مثل النار فى الهشيم. ترفض غالبية الطلبة فكرة أن التوجهات التقدمية مقصورة على الغرب. وفى نفس الوقت فهم يعارضون القواعد والأحكام التقليدية الجامدة التى يضعها رجال الدين المحافظون فى إيران وينشطون فى محاولتهم

لتشكيل نماذج تحررية تستند على خبراتهم، تتمازج فيها الثقافة الشرقية والإسلامية والإيرانية والغربية – مثل موسيقى طهرانجيليس.

تربك الحروب الأمريكية فى العراق وأفغانستان الشباب، وفى نفس الوقت يغضبهم احتكار الدولة للمشاعر المعادية للإمبريالية، مع فرض المؤسسات المختلفة القيود عليهم وتعرض قيمهم للهجوم المستمر من قبل المحافظين. بالإمكان سماع أصوات الشباب والشابات فى غرف الدردشة على الإنترنت، وعلى مواقعهم الإلكترونية وفى اجتماعات الطلبة. يقولون «إننا الضحايا الحقيقيون للمحافظين الأمريكيين والإسلاميين. لقد ناضلنا من أجل إقامة حكم إصلاحى لكن لم يتم الوفاء بمطالبنا. نطالب بالحريات المدنية، والحق فى المشاركة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الحق فى اختيار ما نلبسه والحق فى أن نحب الحياة وننعم بها».

الأقليات العرقية والدينية:

حوالى ٩٩٪ من سكان إيران مسلمون، تشكل الجماعات الشيعية ٨٩٪ من هؤلاء والسنية ١٠٪ أما نسبة ١٪ الباقية فيتكونون من أقليات دينية من غير المسلمين مثل الأرمن والآشوريين والكالدانيين واليهود والزرداشتيين والبهائيين والإيرانيين الذين تحولوا إلى المسيحية. تتكون تشكيلة إيران الإثنية من ٣٥٪ من الفرس و١٦٪ آزاريين، و١٣٪ أكراد و١٠٪ جيلاكى/ مازادرانى، و٧٪ من اللور و٣٪ عرب و٢٪ بلوشيين، و١٤٪ مجموعات إثنية وقومية أخرى بما فيها القاشقاى والبختيارى وأناس من أصول أفغانية وعربية. الفارسية هى اللغة الرسمية ويتحدث بها غالبية السكان. يتحدث البعض أيضا باللغات التركية والكردية والبلوشية واللورية والعربية والجيلاكية والآشورية، وتستمر تلك التعددية اللغوية فى النمو. يرى لوا بك أن المجموعات القبلية فى إيران قد قاموا

تاريخيا باختراع هوياتهم وإعادة اختراعها وفقا للأحوال الاجتماعية الاقتصادية والاجتماعية السياسية المتغيرة. كانت كل قبيلة تتكون من أصول إثنولغوية وإثنودينية متنوعة. وطوال التاريخ تمكنت المجموعات من البقاء من خلال اختلاطها بالآخرين ونقل مزاياها السياسية والاجتماعية والثقافية بأسلوب مستدام.

الشيعة الإيرانيون متنوعون، يشكلون غالبية من الإيرانيين المتحدثين بالفارسية، وبعض العرب، والأزاريين المتحدثين بالتركية. من ثم فليست الغالبية الشيعية فارسية فى مجموعها. أما غالبية الأكراد والبلوشيين فينتمون إلى المذهب السنى، وتعى الأقلية السنية جيدا تمايزها عن الشيعة. لم يحدث تاريخيا أبدا أن تكونت جبهة سنية فى مواجهة الشيعة وذلك لأن كل مجموعة منهم مقسمة على أساس الطبقة والإثنية والنوع والجغرافيا واللغة وأيضا الدين. تعتبر المجموعة المتحدثة بالتركية أكبر أقلية إثنية ولغوية فى إيران، وهى منقسمة بين مجموعات فرعية من الشيعة والسنة، وتم استيعاب غالبيتها، والأزاريين بخاصة، فى الوسط الفارسى. يتركز الأكراد فى غرب إيران بالمنطقة الحدودية مع العراق، فيما يتركز البلوشيون فى جنوب شرقى إيران فى المنطقة الحدودية مع باكستان ولم تبد أى من هاتين المجموعتين اهتماما كبيرا بـ «الفرسنة». أما العرب فيتركزون فى جنوبى غرب إيران فى المنطقة الثرية بالنفط بالقرب من الخليج الفارسى وفى المناطق الحدودية مع العراق والسعودية والكويت، ولتلك المجموعات الثلاث تاريخ طويل فى الحركات الانفصالية، أما التركمان السنة والأزاريون الشيعة فليس لديهم ميول انفصالية واضحة.

يبين تاريخ إيران أن الحركات الاجتماعية الأهلية ذات الطبيعة المعادية للكلونيالية والإمبريالية (مثل احتجاجات التبغ بين عامى ١٨٩٠ –

١٨٩٢، والثورة الدستورية بين عامى ١٩٠٦ و١٩١١، وحركة تأميم النفط عام ١٩٥١، وثورة ١٩٧٩) نجحت وذلك لدعم الجماهير القاعدية بشكل أساسى. ويناقض هذا الحركات القومية/ الانفصالية فى القرن العشرين والتى لم تنجح لعدة عوامل. أولا، كان حزب توده الشيوعى والاتحاد السوفييتى يدعمان الحركات الانفصالية القومية فى أزربيجان وكردستان فى أربعينيات القرن العشرين وتمكنا من استغلال الفروق والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية التى كانت موجودة. بيد أن الاتحاد السوفييتى سحب دعمه لتلك الحركات بمجرد أن توصل إلى اتفاق مع الشاه. وكنتيجة لهذا، رفض الكثيرون التوجهات الانفصالية الإثنية التى تقوم على أساس من التدخل الأجنبى. وكما ذكرنا، فقد فشلت تلك الحركات أولا لأنها لم تتمتع بدعم شعبى. ثانيا لو أن هؤلاء أعطوا الخيار للانضمام إلى العراق، فى حالة الأكراد، أو الانتقال إلى السعودية والكويت فى حالة العرب، أو لو خُير البلوشيون بين العيش فى باكستان والعيش فى إيران، أو لو خيرت كل من تلك الجماعات بين البقاء فى إيران والإقامة فى بلدها الخاص بها لاختار الجميع البقاء فى إيران، وذلك لأنهم، وبالرغم من القمع السياسى، فإن تلك المجموعات تتمتع بإتاحة جميع الموارد مثل التعليم والرعاية الصحية والوظائف فى إيران، أكثر بكثير من تلك التى ستتاح لها فى البلدان المجاورة. ثالثا، تم قمع جميع تلك الحركات الانفصالية بوحشية سواء فى ظل حكم الشاه أو الجمهورية الإسلامية. من ثم، ظل نضال الأقليات القومية والإثنية ضمن سياق سياسات الحقوق والهوية.

أثناء حكم رضا شاه (١٩٢٥ - ١٩٤١) تم فرض عملية «الفرسنة» على جميع المجموعات الإثنية كجزء من التوجه نحو تقوية الدولة وتشجيع التصنيع والغربنة. هدف التدريس الإجبارى للغة الفارسية، وإعادة

تسمية البلاد إيران بدلا من فارس، وإعادة تسمية عدد من الأقاليم (أصبحت لورستان كرمانشاه، وعربستان خوزستان)، هدف إلى نزع إثنية إيران، وإقامة دولة قومية موحدة: أُجبِرت المجموعات الإثنية على الإذعان للقواعد والأحكام الجديدة، واتبع محمد رضا شاه (١٩٤١-١٩٧٩) نفس السياسة. وفى الستينيات، عملت سياسة إصلاح الأراضى على المزيد من تقليص سلطة المجموعات الإثنية والدينية. تحكمت الدولة فى عدد من قادة المعارضة الإثنية والدينية واستوعبتهم فى الدولة والمؤسسات الأخرى. تم حظر نشر أية إصدارات للغة التركية أو البلوشية أو الكردية وآدابها، على الرغم من أن تلك المجموعات استمرت تتحدث لغاتها ولهجاتها المتنوعة ولم يؤد تعلم اللغة الفارسية وتدريسها إلى تعميم «الفرسنة».

دعت الجمهورية الإسلامية إلى إسلام عبر/ دولى من أجل خلق هوية إسلامية، من ثم تم قمع أية محاولة للانفصال بضراوة. بيد أن الأقليات الإثنية مازالت مستمرة فى محاولاتها من أجل التضمين فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية فى إيران. وفى نفس الوقت، عملت الدولة على تضمين الأقليات فى مؤسسات صناعة السياسة الرسمية مثل البرلمان والمجالس المحلية كما اعترفت بالديانات الزرادشتية واليهودية والمسيحية (السابقة على الإسلام)، وتُمثل هذه الأقليات فى مؤسسات الدولة ولها الحق فى ممارسة شعائرها وطقوسها الدينية وإجازاتها وأعيادها باستثناء البهائية التى لم يعترف بها كعقيدة دينية ويتعرض أتباعها للاضطهاد.

يفتقد ممثلو الأقليات السياسيون فى مؤسسات الدولة السلطة السياسية. بيد أن باستطاعتهم التعبير عن معارضتهم ومناقشة احتياجات جماعاتهم ومطالبها. مثلا، أثناء حكومة مهدى بازرجان

الانتقالية عام ١٩٧٩، وفى أثناء صياغة الدستور والموافقة عليه، كانت المادة ١٢ منه تنص على أن الدين الرسمى لإيران هو العقيدة الشيعية الإثنى عشرية. جرى جدل ساخن فى «مجلس الخبراء» حيث اعترض النواب السُّنة وتم التصويت على المادة (أيدها ٥٢ عضوا، وعارضها عضوان وامتنع ثلاثة عن التصويت) وأُقر المذهب الشيعى الإثنى عشرى دينا رسميا للبلاد. أيضا اعترض النواب السنة من مختلف المناطق على المادة ١٤ التى تعترف بالزرادشت واليهود والمسيحيين أقليات دينية لكنها لا تذكر السنة. رد رئيس المجلس بالقول إن الاعتراف بالمذهب الشيعى دينا رسميا لا يعنى أن الجماعات السنية غير معترف بها، الأحرى أنهم معترف بهم جزءا من الغالبية المسلمة. بيد أن ممثلى الأقليات أصروا على مبدأ التعددية الدينية واحترام الخصوصيات الإثنية والمناطقية. أيضا، ارتفعت أصواتهم ضد التمييز الذى تفرضه عليهم الدولة والمؤسسات الأخرى – مثل عدم السماح لهم بتولى منصب رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء، أو مناصب أخرى كسفراء أو رئاسة القوات المسلحة. توضح تلك الجدالات حول الإثنية والدين واللغة أن كل مجموعة فى إيران تؤكد على جذورها التاريخية فى التعايش مع المسلمين. مثلا، يرى الزرادشت واليهود والمسيحيون أنهم ظلوا يعيشون فى إيران منذ أكثر من ألفى عام، وعلى هذا الأساس يتحدون مفهوم كونهم أقلية. إذ إنهم كانوا فى البلد قبل وقت طويل من تحول إيران إلى مجتمع مسلم.

يدافع نواب الأقليات فى البرلمان بقوة وإقناع عن مصالح جماعاتهم. فى عام ٢٠٠٦ تحدى موريس معتمد، النائب اليهودى بالبرلمان، الرئيس أحمدى نجاد بسبب إنكاره للهلوكوست. وعلى الرغم من حدود الجدل داخل البرلمان، إلا أن هذه الظاهرة تمثل قطيعة راديكالية مع الماضى.

كان نظام الشاه يؤكد على التجانس والتماثل فى الآراء ومن ثم لم تُسمع أبدا نقاشات وجدالات علنية صريحة بين مختلف المجموعات. وعلى الرغم من وجود قدر من التمييز، فقد أوجد المناخ السياسى لما بعد الثورة فرصة لنواب الأقليات بالبرلمان لعرض قضاياهم ومناقشتها علنا. ويمثل هذا بوضوح نقلة باتجاه الديموقراطية وحقيقة وجود تنوع فى المجتمع الإيرانى لن تستطيع الدولة الإسلامية تجاهله.

يثبت عبدالعزيز المولودى، عالم الاجتماع الإيرانى الكردى السنى، بالوثائق أن وضع الأكراد فى إيران اليوم قد شهد تحسنا مقارنة بوضعهم قبل الثورة بيد أنه بعد سقوط الشاه فى إيران وصدام حسين فى العراق تنامت طموحات غالبية الأكراد من السنة والشيعة بالاستقلال المحلى وهم يطالبون الآن بتضمينهم فى الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية فى إيران كمواطنين لهم حقوق متساوية مع باقى المواطنين. كما تذهب نيرة توحيدى أيضا إلى أن مظالم الأقليات متجذرة فى التوزيع غير المتساوى للسلطة والموارد.

وعلى الرغم من تحسن أوضاع الأقليات، فمازال التمييز ضدهم قائما. أكد محسن كاريقار فى حوار معه، على شكل محدد من التمييز يمارس ضد السُّنة:

«ينص الدستور على أن للأقليات الدينية المعترف بها الحق فى ممارسة شعائرهم الدينية. وأماكن العبادة الخاصة بهم. وبأساليب معينة فإن لتلك الأقليات حقوقاً فى إيران أكثر من نظرائهم فى بلدان المنطقة الأخرى وحول العالم. بيد أن الأقلية السنية محرومة من نفس الحقوق المضمونة للأقليات الأخرى رغم أن عددهم أكبر من أية أقلية دينية أخرى. فالقانون يخول لهم أن تكون لهم أماكن عبادة خاصة بهم وأن يقيموا صلاواتهم وفقا لثقافتهم الخاصة. لديهم مساجدهم الخاصة بهم

فى المدن والمناطق ذات الغالبية السنية، لكن ليس فى تلك المناطق ذات الغالبية الشيعية، هذا على الرغم من وجود كنائس ومعابد لليهود والزرادشت بها. أداء صلاة الجمعة فى المساجد اختيارى لدى الشيعة لكنه يعتبر من الفرائض لدى أهل السنة، من ثم، فعدم وجود مساجد لهم يمنعم من أداء تلك الفريضة، وعلى ذلك يذهب الكثيرون إلى السفارة الباكستانية لأداء صلاة الجمعة، ويعتبر هذا خزياً. وعلى الرغم من وجود نواب لهم بالمجلس فهم قليلون بالنسبة لعدد الجالية السنية. إن الأقلية السنية أكبر من الأقلية اليهودية والزرادشتية والأرمينية وينبغى أن يكون لهم عدد أكبر من النواب، لكن الأمر ليس كذلك. أيضا، ثمة تمييز ضد الصوفيين. وعلى الرغم من أن لهم أماكن عبادتهم، أى الخانقات، فقد تم تدمير بعضها وبالطبع علينا أن نعترف أن الشيعة فى المملكة العربية السعودية والمسلمين فى إسرائيل يتعرضون للاضطهاد والقمع بقدر يفوق كثيرا كثيرا ما تتعرض له الأقليات السنية وغيرها فى إيران».

أيضا، تتحكم الدولة فى درجة تضمين الأقليات الدينية والإثنية فى مؤسسات صنع القرار السياسى. ثمة مقعدان للأرمن فى البرلمان، ومقعد للأشوريين ومقعد لليهود وآخر للزرادشت؛ أما الجاليات السنية فلها عدد مقاعد أكبر بكثير كأقلية دينية، وتمثل الأقاليم ذات الغالبية السنية. تشارك الأقليات الدينية فى الانتخابات التشريعية من خلال عملية، تنافسية مفتوحة لتسجيل المرشحين. تقتضى الانتخابات القيام بحملات الدعاية وتوزيع المنشورات فى أنحاء المدن. يتحدث المرشحون فى اجتماعات يعقدونها لكسب أصوات المجموعات يمكن للأفراد ترشيح أنفسهم فقط من خلال الهيئة الحكومية المختصة وليس من خلال مراكزهم الدينية والإثنية، وبهذا المعنى، تتحكم الدولة فى العملية. تبدى المجموعات. الإثنية الدينية استياءها من هيمنة طهران المؤسسية على

تشكيل السياسة. يناقش ممثلو المجموعات الإثنية السنية والشيعية من خلال الوسائط الإعلامية مفهوم تقرير المصير للآزاريين والبلوشيين والعرب ويذهبون إلى أن الحركات الإثنية فى إيران لم تكن أبدا انفصالية؛ الأحرى أنها جميعها تطالب بالمساواة داخل النظام. مثلا، أخبرنى الناشط العربى الشيعى محمد بالتالى:

«نطالب، كأقلية عربية فى إيران بحقوق متساوية مع الغالبية الفارسية. إن مطالبنا تتعلق بحقوق المواطنة من حيث اللغة والثقافة وإلغاء التمييز الاقتصادى والاجتماعى والسياسى. ولهذا السبب توجد قلاقل فى أنحاء مختلفة من البلاد. لا نريد الانفصال عن إيران بل نريد حقوقا متساوية. قتل ١٢٠٠٠ من العرب فى المعارك أثناء الحرب مع العراق. ثمة مسجونون سياسيون من مجموعات إثنية ودينية يتحدثون عن مظالمهم ويكتبون عنها. إن ٨٠٪ من سكان إقليم خوزستان هم من العرب ويعانون الفقر.

كما أن الأقلية السنية العربية أفقر الفقراء. يعترف الدستور باللغة العربية لغة ثانية للبلاد. وعلى الرغم من أننا نتحدث العربية فنحن لا نستطيع تعليمها للأطفالنا ولا نريد أن نستبدل بها الفارسية. نريد اللغتين معا. يستغل الأجانب وضعنا لشن الهجوم على إيران، لكن لهؤلاء أجندتهم الخاصة. إذا قمنا بحل قضايانا بأنفسنا فسنكتسب سلطة كافية ولن نسمح للأجانب بالتدخل لاستغلال قضايانا على حسابنا. لا تتعلق مشكلة الأقليات بسياسات الدولة والمؤسسات الأخرى فحسب، لأن الخطابات العنصرية المعادية للقومية للأقليات تأتى من مثقفينا. ثمة أدبيات فارسية تصور العرب والأتراك على أنهم كائنات أدنى. لم تضم حكومات خاتمى وأحمدى نجاد سوى عدد قليل من الأقليات، لكن هؤلاء

لا يتصدون للقمع الإثنو/ دينى. نحتاج إلى عدد أكثر من الأقليات فى مناصب السلطة على المستويات المحلية والإقليمية والقومية من أجل التعاطى الجاد مع مظالمنا».

ينبغى النظر إلى التقسيم الشيعى/ السنى فى سياق الهويات الإثنو/ دينية والنضالات الأوسع للأقليات العرقية والدينية الذين يتحدون الدولة والمؤسسات الأخرى بمطالبهم المشروعة لحقوق المواطنة المتساوية. لم تُضعف المحاولات التى يقوم بها المجتمع والدولة الإيرانية من أجل «الفرسنة» والوحدة الإسلامية التنوع الإثنو/ دينى واللغوى. وفى هذا السياق، ترى الأقليات الدينية فى لا مركزية الدولة سبيلا إلى تقوية الأمة، كما ترى أن إيران ككل ليست أعظم من مجموع أجزائها؛ الأحرى أن كل جماعة على حدة ضرورية فى تركيبة الدولة وقوتها. من ثم، تشكل الأقليات جزءا من الحركة الديموقراطية الأوسع التى تناضل من أجل إقامة دولة مسئولة تعامل جميع مواطنيها على قدم المساواة. بينت لى ما شاء الله شمس الواعظين أنه:

«طوال التاريخ الإسلامى ظل ثمة حركات إصلاحية فى الموروثات السنية والشيعية معا. تلعب حركة الإصلاح الإيرانية اليوم دورا مهما بخاصة حيث إنها ترى فصل الدين عن السياسة والدولة. إذا نجحنا فى ذلك فسنتقلص الفجوة بين المذهبين الشيعى والسنى الأمر الذى لابد وأن يمثل انتصارا تاريخيا للإسلام الديموقراطى مقابل الإسلام المحافظ. نستطيع النجاح فى الإتيان بالديموقراطية إلى إيران والمنطقة».

النساء:

ثمة ثراء فى الأدبيات عن دور النساء فى مرحلة ما بعد ثورة ١٩٧٩ فى إيران. وكما ذكرنا سابقا، لعبت النساء دورا مهما داخل الحركة

الإصلاحية فى التسعينيات. فى عام ١٩٩٧، وقبل الانتخابات الرئاسية، تحدتْ عزم تالغانى، مؤسسة جمعية النساء الإسلامية فى إيران، الدستور على أساس أنه لا يسمح للنساء بالترشح لرئاسة الجمهورية الإسلامية وأعلنت نفسها مرشحة للرئاسة. ومنذ آنذاك، ظلت النساء يثرن هذه القضية لدى كل انتخابات رئاسية وينظمن اعتصامات وتظاهرات لإسماع أصواتهن. قلن إن حركتهن منوعة سياسيا ودينيا، لكنها موحدة من حيث إنها تحاول إجبار المرشحين على الاعتراف بمطالب حقوق المرأة ودور النساء العضوى فى إطار الديموقراطية. أدى نضالهن إلى إثارة الجدل لدى كل انتخابات رئاسية حتى أن البرلمان والإعلام اللذين يهيمن عليهما المحافظون أُجبرا على مناقشة القضية، وظهرت دوريات، وصحف ومواقع إلكترونية ومدونات تتحدى المرشحين حول تاريخهم فى الماضى ووعودهم بشأن المستقبل. لعبت ناشرة ورئيسة تحرير دورية «زنان» (النساء) الشهرية، شهلة شركات – دورا عاما فى خلق منبر لقضايا حقوق المرأة. أُغلقت الدورية عام ٢٠٠٧. تشكلت تحالفات جديدة بين القوميين المتدينين والعلمانيين والإصلاحيين. أجبرت نضالات النساء السياسية عددا من المرشحين المحافظين والإصلاحيين على مناقشة قضايا الديموقراطية.

تذهب جميلة كاديفار المتخصصة فى علم السياسة والجندر والإسلاميات إلى أنه «ليس ثمة دليل فى القرآن يشير إلى عدم جواز تولى النساء المناصب القضائية». ذكرت لى أن:

«ناقش عدد من رجال الدين مثل الصانعى وجناتى قضايا النساء مثل حقهن فى أن يصبحن رئيسات للجمهورية وقاضيات، وأيضا قضية إصلاح قوانين الأحوال الشخصية والمساواة بين الرجال والنساء فى

قانون الدية.. إلخ، وهذه خطوة إيجابية إلى الأمام على الرغم من حقيقة أن المؤسسات المحافظة هى العقبة الحقيقية فى طريق إصلاح القوانين والأحكام. إن وحدة النساء مهمة، سواء كن من المفكرات الجديدات المتدينات أو علمانيات أو ربات منازل، أو موظفات. إن المشكلة اليوم هى الفجوة الواسعة بين النخبة والعاديات من النساء. نحن بحاجة إلى الوصول إلى العاديات من النساء والعاديين من الرجال، فإن المشكلة لا تقتصر على هيمنة الرجال بل تتمثل فى أن الكثيرات يقبلن تلك الهيمنة على أنها المعيار والوضع العادى».

نتج عن الضغط من أجل إصلاح قانون وأحكام الأحوال الشخصية تغيرات مهمة. يستشير رؤساء المحاكم المستشارات القضائيات اللاتى يتولين مناصب قضائية قبل إصدار أحكام نهائية بالطلاق. أيضا، تخضع عقود الزواج للفتيات اللاتى تقل أعمارهن عن ١٣ عاما، والفتية الأقل من ١٥ عاما لموافقة الوالدين، كما أن عملية رفع سن بلوغ الفتيات إلى ١٣ عاما بدلا من تسعة أعوام جارية. يمنح نص جديد فى قانون الزواج النساء الحق فى تطليق أنفسهن وحضانة الأطفال والحق فى منع الزوج من الزواج من زوجة ثانية بشرط النص على هذه الحقوق فى وثيقة الزواج. تتلقى الأسر التى تقوم على شئونها امرأة معاشات كما أن لها الحق فى تلقى القروض. يوجد الآن فى جميع المصالح الحكومية لجان نسائية، وتحوى جميع الصحف والمجلات والدوريات صفحات نسائية. يسمح بالإجهاض فى أوضاع معينة. واليوم، يماثل عدد المقاعد البرلمانية التى تحتلها النساء نظيرتها فى تركيا ويماثل عدد المهنيات النساء مثيله فى كوريا الجنوبية. تضم حكومة أحمدى نجاد التى تشكلت عام ٢٠٠٩ وزيرة للصحة هى الدكتورة مارزية واحد داستجردى.

شهد العقد الأول من القرن الحادى والعشرين انطلاق عدد من الحملات – بينها حملة المليون توقيع، والحملة ضد عقوبة الرجم حتى الموت، وحملة أمهات من أجل السلام – حققت نجاحا نسبيا وحظيت بتأييد عدد من رجال الدين. تمكنت النساء فى عام ٢٠٠٧ من خلال حملة ناجحة من تغيير القانون بحيث يُسمح لأطفال النساء الإيرانيات المتزوجات من أجانب الحصول على جنسية الأم الإيرانية وحقوقها فى المواطنة إذا كان الأطفال مولودين بإيران وعاشوا بها لمدة ثمانية عشر عاما أو أكثر. أيضا، تحدت النساء القانون التمييزى الذى يحظر على النساء ارتياد الملاعب الرياضية فى معية الرجال، ورغم أنه ثمة قسم للشخصيات المهمة VIP مخصص للنساء فى ستاد كرة القدم بطهران، فإن حاملات بطاقات هذا القسم يتظاهرن ويطالبن بالدخول كمواطنات متساويات فى الحقوق.

فى سبتمبر ٢٠٠٨، تمكنت مجموعة من الناشطات اللاتى كنّ يقدن حملة ضد مشروع قانون «حماية الأسرة» الجديد من جعل أعضاء فى البرلمان يضغطون ضده ونجحن فى منع صدوره. ذهبن إلى أن مشروع القانون كان ضد حقوق المرأة المتعلقة بالزواج والطلاق وتمكنّ من تغيير بندين مهمين فى القانون: لا يستطيع الزوج الزواج مرة أخرى بدون موافقة زوجته الأولى، وإعفاء المهور من الضرائب على أساس أن فى هذا تمييزاً ضد الفقيرات.

بالنسبة لكثير من ناشطات حقوق المرأة، فإن إصلاح القوانين والأحكام هو نصف القضية فقط، إذ ينبغى أن تكون حقوق المرأة مستدامة وذات صفة مؤسسية. ولا يمكن تحقيق هذه المهمة سوى بالتعاطى مع الفقر وتوفير فرص العمل للنساء.

كانت إلهه كولعى، أستاذ السياسة والدراسات الدولية بجامعة طهران عضوة بالبرلمان فى الفترة ما بين ١٩٩٦ و٢٠٠٠. وفى تلك الفترة، وبفضل جهود النساء، تغيرت عدة قوانين لصالح المرأة. مثلا، منحت النساء حق حضانة أطفالهن الصبية والفتيات حتى سن السابعة مقارنة بالقوانين السابقة التى كانت تمنحهن حق حضانة الأبناء الذكور حتى سن العامين والبنات حتى سن التاسعة. يوافق الرجال أحيانا على أن تكون للنساء الحضانة كى يتمتعوا بحرية الزواج بامرأة أخرى، لكن لا تستطيع كثير من النساء قبول حضانة أطفالهن نظرا لفقرهن.

تشترك عدد من ناشطات حقوق المرأة فى وضع استراتيجيات لتقليص الفقر بين النساء وإتاحة فرص عمل لهن. فخر السادات محتشمى پور هى المدير التنفيذى لجمعية النساء صاحبات المشاريع. تقوم بتنظيم ورش عمل، وحلقات نقاش ومؤتمرات حول النساء والعمل تهدف إلى توفير فرص العمل للنساء. وكما ذكرنا سابقا فإنه ثمة عدد كبير من المتعلمات لم يستوعبهن سوق العمل. من خلال هذه الجمعية تتاح للكثيرات الموارد اللازمة لإقامة مشاريعهن متوسطة الحجم والصغيرة ولتشغيل نساء أخريات. تحاول تلك المنظمة أيضا جعل النساء مرئيات وإثبات الفائدة الاجتماعية لعمل النساء بالنسبة للأسرة والجماعة.

تترأس فخر السادات محتشمى پور أيضا مجلس إدارة «جمعية التاريخ والباحثات النساء». تعمل المؤرخات وزميلاتهن فى تلك المنظمة من أجل قراءة لتاريخ إيران من منظور نسوى. يتحدين القراءات الذكورية المحافظة للإسلام والنصوص الإسلامية تلك القراءات التى تُنتج التمييز ضد النساء، ويقمن بتنظيم حلقات بحثية ومؤتمرات فى أنحاء

البلاد تحظى بالشعبية فى أوساط الطالبات. تسهم تلك الباحثات الشابات فى جعل النساء مرئيات فى التاريخ الإسلامى والإيرانى – أى أنهن يلقين الضوء على النساء من ذوات الإسهامات القيمة فى الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية. من ثم، تكتسب تلك الباحثات الشابات الثقة من خلال استخدام النماذج والأمثلة التاريخية من أجل تحدى الإسلاميين الذين يستخدمون النصوص الإسلامية لعزل النساء واستبعادهن. تبين مثل تلك الخبرات المعاشة المواجهات التى تقوم بها النساء على أساس يومى واشتباكهن مع الدولة والبطريركية والبنى الاجتماعية والسياسية الأخرى، ونضالهن لتغيير علاقات الجندر المحافظة.

قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩ تشكل تنظيم «تحالف النساء» لإعلان مطالب النساء وتمكن بهذا من وضع قضايا حقوق المرأة فى مركز الحملات الانتخابية. لعبت إلهه كولعى دورا مهما فى حملة مير موسوى الانتخابية، وكذلك فعلت جميلة كاديڤار فى حملة مهدى كروبى. لعبت زهرة راهناڤارد، الأكاديمية وزوجة مير حسين موسوى دورا حاسما فى عرض مظالم المرأة فى حملته الانتخابية. وعلى الرغم من أن قيادات مختلف الحملات غادرت البلد نتيجة للقمع السياسى، فمازالت النساء يواصلن النضال من أجل حقوقهن ومن أجل الديموقراطية. كان حضور النساء فى الأحداث الخلافية التى أعقبت الانتخابات مرئيا بوضوح إذ شاركت ملايين منهن فى التظاهرات.

وعلى الرغم من القمع السياسى، فإن ثمة درجة عالية من الوعى بقضايا الجندر فى إيران اليوم، كما تم إصلاح عدد من القوانين والأحكام الخاصة بقضايا المرأة أكثر كثيراً من أى وقت سابق. تتمتع

النساء فى إيران اليوم بحقوق تفوق نظيرتها التى تتمتع بها النساء فى أنحاء الشرق الأوسط.

«انتفاضات» ٢٠٠٩-٢٠١٠ والحركة الخضراء:(١)

(١) صدر مؤخرا عدد من الكتب توضح الدور الذى تلعبه المواقع الإلكترونية الاجتماعية فى تنفيذ الاستراتيجيات الأمريكية، نذكر منها كتاب أفسانه مقدم (اسم مستعار): «الموت للديكتاتور: مشاهد الانتخابات الإيرانية وتعويق الجمهورية الإسلامية»؟ وكتاب أنابيل سربرين وغلام خياباتى «بلوجستان (مدونستان): الإنترنت والحياة السياسية فى إيران».

من بين ما توضحه هذه الكتب وغيرها أن الحكومة الأمريكية تقوم بتنظيم وفود تمثل الوسائط الإعلامية الجديدة إلى الشرق الأوسط من أجل خدمة المصالح الأمريكية ونشر القيم الأمريكية وكسب عقول الشباب وقلوبهم.

مهندس تلك الزيارات هو جارید كوهين، طفل وزارة الخارجية الأمريكية المعجزة (اكتشفته كوندليزا رايس) الذى جال جميع أنحاء أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وقام ببناء الجسور مع شركات الإنترنت الكبيرة مثل يوتيوب وتويتر واستخدم الميديا الاجتماعية لتحقيق أهداف الإمبريالية الأمريكية فى تلك المناطق.

تشكلت فى وزارة الخارجية فرق رقمية للتدوين والمواقع الإلكترونية بالفارسية، والعربية والأوردية وغيرها، تشارك شباب تلك المناطق فى أحاديث وتحاول كسبهم بلطف ودبلوماسية إلى جانب السياسات الأمريكية العامة. رأت هيلارى كلينتون إمكانيات هائلة لتنفيذ أهداف السياسة الأمريكية الخارجية من خلال الفيس بوك وغيره وأطلقت حملة «الحرية للإنترنت» التى تزامنت مع حملة أوباما لتجميل وجه السياسة الأمريكية دونما تغييرها. عينت كوهين رئيسا لجمعية عمل على الإنترنت تحدث تأثيرها من أسفل وتشجع الشباب على الحديث إلى بعضهم وإلى أمريكا.

أثناء التظاهرات «الانتفاضة» التى أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية، امتلأت مواقع تويتر وغيرها بالأنباء عما أسمى «ثورة تويتر». استخدمت الموبايلات والإنترنت بكثافة لتحديد مواعيد التظاهرات وأماكنها ونشر صور أعمال القمع. لجأ الشباب المؤيدون لأحمدى نجاد للوسائل ذاتها لنشر رسائلهم وكسب التأييد لموقفهم. =

فى انتخابات يونيو ٢٠٠٩، أعيد انتخاب أحمدى نجاد لفترة رئاسة ثانية. تحدى ملايين المحتجين نتائج الانتخابات، وارتدوا اللون الأخضر – لون الإسلام – لتأييد مير حسين موسوى المرشح الخاسر. اتهم الإعلام الموالى للحكومة والسياسيون المؤيدون لها موسوى، الذى كان قد أصبح قائدا للمعارضة على أرض الواقع، بمحاولة الإطاحة بالنظام الإسلامى الإيرانى. زعم موسوى وكروبى (من الأعضاء المؤسسين لجمعية رجال الدين المقاتلين) ومعهما غيرهما من المرشحين الذين خسروا الانتخابات، وبتأييد من الرئيس السابق خاتمى، أن الحكومة الجديدة غير شرعية ونادوا بمواصلة الاحتجاجات. توفى بعض المحتجين أثناء التظاهرات التى تلت، وأصيب وسجن الآلاف.

تم تعذيب بعض قياديى الحركة وإجبارهم على الاعتراف بأنهم كانوا يتآمرون مع قوى أجنبية؛ عمل تأييد الغرب للحركة، الذى كان تعبيرا عن

= يصف كتاب «الموت للديكتاتور...» كيف تصاعدت الحملة ضد فوز أحمدى نجاد لتصبح «انتفاضة» فوضوية تعوزها القيادات والتوجه ضد رجال الدين والحرس الثورى حتى باتت تهدد الجمهورية الإسلامية ذاتها.

بعد قمع التظاهرات واقتفاء أثر القياديين من خلال التنصت على الموبايلات، لجأ المحتجون إلى حواسبهم وتبادلوا البرمجيات المضادة للاختراق التى زودتهم بها وزارة الخارجية الأمريكية، وبحثوا عن الأخبار على الفيس بوك ويوتيوب وتويتر.

نشطت «غرف العمليات» الرقمية الغربية، والأمريكية بخاصة، لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة وكان مصدرها إيران، مثل خبر اعتقال مير موسوى، وزودت المعارضين بالبرمجيات المضادة للاختراق، وكان الكونجرس الأمريكى قد خصص عشرين مليون دولار لإنشاء حسابات على مواقع إلكترونية وتوزيع برمجيات للتهرب من جهود الحكومة لتعويق الإنترنت والرقابة عليها (الترجمة، عن L.R.B، ديسمبر ٢٠١٠).

مشاعر الإسلاموفوبيا الكوكبية المتنامية، على تأجيج مخاوف الحكومة الإيرانية من محاولات الغرب لتغيير النظام.

فى الواقع، فإن حركة المعارضة تعتبر بحسم أن استقلال إيران هو واقع تم اكتسابه بشق الأنفس وأنجز بتضحيات كبيرة أثناء ثورة ١٩٧٩. وكما يؤكد أديب مغدّم، فلن يسمح للعملاء الأجانب باستغلال الحركة والتلاعب بها. وفى الواقع، يحمل كثير من المحتجين صور محمد مصدق ويقولون إنه لن يُسمح للتاريخ بأن يكرر نفسه. بتعبير آخر، كانوا يريدون الديموقراطية لا التدخل الأجنبى كذلك الذى حدث فى الانقلاب الذى دبرته الاستخبارات الأمريكية والبريطانية ضد مصدق. وخلافا لتكهنات الغرب، فإن حركة الاحتجاج لا تحركها «الطبقة الوسطى العلمانية الحديثة فى المناطق الحضرية والتى يمثلها مير موسوى» والتى دائماً ما توضع فى تقابل مع الطبقات العاملة المتدينة ممثلة بالحكومة. تستمد المعارضة الديموقراطية والقوى الحكومية الدعم من المجموعتين. فقد أفاد الكثيرون على جانبى الصراع من أوجه دعم الدولة واستثماراتها وعائدات النفط. لكن الغالبية يعارضون القمع السياسى يدعمهم فى ذلك عدد من السياسيين ورجال الدين النافذين.

ظلت صلاة الجمعة منبرا لآراء رجال الدين السياسية المختلفة. ألقى هاشمى رفسانجانى، رئيس الجمهورية الأسبق ورئيس «مجلس الخبراء» خطبة الجمعة يوم ١٣ يوليو ٢٠٠٩ وأعلن فيها تأييده للحركة الديموقراطية ونقد القمع السياسى ودعا إلى الوحدة الوطنية. فيما بعد، رفض إلقاء خطب جمعة أخرى من أجل تلافى المصادمات المحتملة بين المجموعات المتنافسة، وبين حركة الديموقراطية والشرطة. تزامن يوم الجمعة ١٨ سبتمبر ٢٠٠٩، مع يوم القدس فى نهاية شهر رمضان. كان

هذا اليوم، بعد ثورة ١٩٧٩، قد أصبح مناسبة سنوية لنصرة الفلسطينيين، وأيضا، وفقا لما قاله الإمام الخميني، لمعارضة كل أشكال الظلم والقمع. حل رجل دين موالٍ للسلطة محل رفسانجاني الذي اعتاد، تقليديا، إلقاء خطبة الجمعة في تلك المناسبة.

وجه مهدي كروبي، أحد المرشحين الذين خسروا الانتخابات، النقد للحكومة لسماحها بتعذيب المحتجين المعتقلين (بما في هذا الاغتصاب والتحرشات الجنسية) وطالب بمحاكمة كل من استخدم العنف ضد المحتجين. أيضا، نقد على لاريجاني رئيس البرلمان (والذي استبعده أحمدي نجاد كرئيس للمفاوضين في ملف إيران النووي) ومحمد باقر قاليباف عمدة طهران، ومحسن رضاي، القائد السابق للحرس الثوري وثالث المرشحين الذين هزموا في الانتخابات الرئاسية، نقدوا جميعهم القمع الذي استُخدم ضد المحتجين. في نوفمبر ٢٠٠٩، عبّر محمود وحيدنيا، عالم الرياضيات الشهير البالغ من العمر ٢٥ عاما، في لقاء بين آية الله خامنئي ونخبة من علماء البلد بُث وقائعه على الهواء مباشرة، عبّر عن نقده للقمع الوحشي الذي مورس بعد الانتخابات، وشجب إعلام الدولة لتغطيته المنحازة وتساءل عن السبب الذي من أجله يعتبر قادة الجمهورية الإسلامية فوق النقد. ونتيجة لهذا اللقاء، شُكلت لجنة برلمانية لتفحص أعمال العنف التي استخدمت بعد الانتخابات وتم إلقاء القبض على عدد من المسئولين الذين اتهموا بتعذيب وموت واغتصاب بعض المعتقلين السياسيين.

تواصلت الاحتجاجات طوال ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٠. في ديسمبر ٢٠٠٩، توفي آية الله العظمى منتظري، الناقد الصريح للحكومة. شارك مئات آلاف المحتجين في جنازته. وبعد أسبوع وفي احتفالات يوم عاشوراء

الذى يعتبر رمزيا يوما للعدالة، واجه المحتجون القمع الوحشى وقتل البعض فى مواجهات مع الشرطة وأصيب وسجن المئات. تم تنظيم تظاهرة أخرى بمناسبة العيد الحادى والثلاثين لثورة ١٩٧٩، تنطلق يوم ١١ فبراير ٢٠١٠. لكن السلطات، واستباقا منها للتظاهرات، اعتقلت المئات بما فى هذا القيادات الطلابية وناشطات حقوق المرأة وعدد من الصحفيين والمدونين. صاحب ذلك إجراءات أمن مشددة وتعتيم إعلامى وتعطيل إرسال الرسائل القصيرة والرقابة على الإنترنت وبذلك تمكنت السلطات من الإمساك بزمام الأمور. كان افتقاد الحركة للقادة وعدم معرفة الناس ما ينبغى عليهم فعله وإلى أين ينبغى عليهم أن يتوجهوا، كان يعنى تفوق التظاهرات المؤيدة للحكومة على المعارضين بكثير.

برهن ذلك على قدرة الدولة على ترسيخ سلطتها من خلال العنف والتخويف والقمع السياسى. بيد أن ثمة انقسامات عميقة بين النخبة الحاكمة: يرى البعض أنه ينبغى الانفتاح على الاقتصاد الكوكبى والثقافة الكوكبية فيما يستغل آخرون تهديد أمريكا وإسرائيل الدائم بشن حرب على إيران، وفرض العقوبات عليها من أجل إخماد صوت ناشطى الديموقراطية. وبالمثل، تشهد المؤسسات الإسلامية أيضا انقسامات عميقة، وكما ذكرنا من قبل، فقد أقيمت تلك المؤسسات بعد ثورة ١٩٧٩ لحماية مصالح الشعب لكنها تحولت بعد ذلك إلى مشاريع رأسمالية. مازال البعض داخل تلك المؤسسات متمسكين بمبادئ ثورة ١٩٧٩ وبالعمل من أجل مصالح الشعب فيما يستخدم الآخرون الأيديولوجيا الإسلامية لحماية مصالحهم الخاصة. نجد تلك الانقسامات أيضا فى القوات المسلحة والجهات الأمنية التى أنشئت بعد ثورة ١٩٧٩ للدفاع عن الثورة والبلد، لكنها أصبحت بمرور الوقت متورطة فى رعاية مصالحها

المالية والمادية. فتحت التظاهرات التى مازالت مستمرة منذ يونيو ٢٠٠٩ مساحة جديدة للأفكار السياسية الراديكالية فى الوعى الإيرانى التاريخى، ومن ثم، يتمتع ناشطو الديموقراطية بالثقة فى النفس ويرون حركتهم استمراراً للثورة الدستورية بين عامى ١٩٠٦- ١٩٠٧، وتأميم البترول عام ١٩٥١ وثورة ١٩٧٩. يعتقدون أن مطلبين من مطالب ثورة ١٩٧٩ الثلاثة قد أنجزا أى الاستقلال وانتهاء الحكم الملكى، وهم يناضلون الآن من أجل تحقيق المطلب الثالث وهو التحرر من قمع الدولة.

يرى كثير من نشطاء الديموقراطية أن حركتهم الإصلاحية هى علامة لنهاية تعايشهم مع المحافظين ويذهبون إلى أنهم يواجهون نظاما محافظا ذا قاعدة ضيقة عمل على إجبار نشطاء الديموقراطية على اتخاذ وضع للمعارضة المستدامة. وفى هذا السياق، فمن المحتمل لمنظمتهم «الطريق الأخضر إلى الأمل» أن تتحول إلى حركة للمجتمع المدنى ونضال دائم من أجل الديموقراطية. أوضحت الحركة الخضراء داخل إيران أن روابط الشعب الأيديولوجية بالنظام القائم بدأت فى التمزق. بيد أن درجة التأييد للنظام الحاكم توضح أيضا أن قطاعات عريضة من المجتمع لم يتحرروا من الأفكار التى تعميهم عن واقع هذا النظام القمعى. تعتقد القطاعات المختلفة من المجتمع فى مدركات مختلفة عن الدولة والنظام، ولم تتمكن الحركة الخضراء حتى الآن من ترجمة أزمة ما بعد انتخابات يونيو ٢٠٠٩ إلى قضية يجتمع حولها الجميع. لم تُبدِ القيادات قدرتها على قيادة الحركة بل سعت بدلا من ذلك إلى التوصل إلى تسويات مع المحافظين.

سيسجل التاريخ حركة الديموقراطية فى إيران منذ عام ١٩٧٩، مع نقاط قوتها ومكامن ضعفها، بصفتها إحدى أهم الحركات فى العالم فى

نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين. وعلى الرغم من تقويض القمع السياسى من قبل النظام الاجتماعى البطريركى السلطوى لأنشطتها، إلا أنها تحدت ببسالة السلطة المؤسسية ونفوذها، وحققت أهدافا مهمة. يُعترف بها بصفتها مجموعة اجتماعية ذات مصالح مشتركة لها حق مشروع على المجتمع.

obeikandl.com